

ارادات سنوية - أوامر عالية - قرارات

قانون نمرة ٣٥ لسنة ١٩١٢

قانون بشأن توسيع نطاق مدرسة المعلمين الخديوية العالية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ الصادر في سنة ١٩١٠

وعلى قانون مدرسة المعلمين الخديوية المصدق عليه بقرار من مجلس النظار
أجلسه المنعقدة في ١٨ يناير سنة ١٩٠٩ والصادر عنه قرار النظار نمرة ١٣٦٨
في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

تلقى مدرسة المعلمين الابتدائية التي هي قسم من مدرسة المعلمين الخديوية
وفي مقابل ذلك يزداد عدد تلاميذ وفصول مدرسة المعلمين العالية التي هي القسم
الثاني من مدرسة المعلمين بحيث أن كل فصل يلقى من القسم الابتدائي يستعاض
عنه بفصل على الاقل مقابل له في القسم العالي

المادة الثانية

يكون هذا التمدد تدريجيا ابتداء من السنة المكتتية ١٩١١ - ١٩١٢

المادة الثالثة

على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون

صدر بسرأى القبة في ٧ محرم سنة ١٣٣١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩١٢)

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت

قانون نمرة ٣٦ لسنة ١٩١٢

بشأن لائحة امتحانات المعادلة للدبلومات القضائية الأجنبية

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن شروط
تعيين القضاة والموظفين بالمحاكم الاهلية
وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ بشأن الدبلومات
والشهادات الدراسية الاجنبية

وعلى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠

وعلى القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٢ بشأن لائحة الحاماة أمام المحاكم الاهلية
وعلى مداولة مجلس المعارف الاعلى بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٩١٢
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس النظار
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

الحاصلون على دبلوم قضائي أجنبي حسب الشروط المبينة في المادة الثانية
من الامر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ يتعين على من يريد منهم نيل
شهادة المعادلة أن يؤدي امتحانا بمدرسة الحقوق الخديوية في المواد المبينة بعد
وعلى حسب الشروط الآتية وأن يقدم طلبا بذلك لناظر مدرسة الحقوق الخديوية
على ورقة تمغة من فئة ٣ قروش قبل افتتاح الامتحانات السنوية بشهر على الاقل
وأن يرفق بطلبه الاوراق الآتية :-

أ - تذكرة الميلاد

ثانيا - شهادة الدراسة الثانوية

ثالثا - الدبلوم القضائي الذي حصل عليه خارج القطر

المادة الثانية

تحصل الاختبارات في المواد المبينة بما هي واردة ببرو جرام مدرسة الحقوق
الخديوية المعمول به وقت الامتحان :

أ - الشريعة الاسلامية (الاحوال الشخصية)

ثانيا - قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

ثالثا - القانون الجنائي (قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات)

رابعا - نظام الادارة والقضاء والقانون الاداري والقانون المالي

ويكون لكل مادة من هذه المواد اربع اختبارات تحريرية واختبار شفهي

المادة الثالثة

الاختبارات التحريرية والشفهية يكون اجراؤها بمعرفة اللجنة التي تعينها نظارة
المعارف العمومية لاجراء امتحانات آخر السنةويكون تقدير درجات الاختبارات على مقتضى احكام قانون مدرسة الحقوق
الخديوية المعمول به وقت الامتحان

المادة الرابعة

كل طالب نجح في احدى الاختبارات السالفة الذكر تعطى اليه شهادة معادلة
وهذه الشهادة يعطيها ناظر المعارف العمومية باسم الحكومة المصرية .

المادة الخامسة

عند تقديم طلب الدخول في الامتحان يجب على كل طالب أن يدفع لخزينة
المدرسة ثمانية جنيهات مصرية رسما للامتحان ويصير هذا المبلغ حقا مكتسبا
للحكومة لا يجوز رده لصاحبه بأى حال من الاحوال